

التاريخ الكولونيالي لنزع حجاب الجزائريات: نقاش مع نص فرنسي. وتمتد برلين خريطة فلسطين: «بألف كلمة». ومزيد على الموقع: نصان عن الانتخابات التشريعية الغربية، والحكم للشيوخ في تونس والانتحار للشباب.

مسألة الأرض في تونس، بداية من الاستيلاء عليها ونزع ملكيتها من الفلاحين خلال الحكم العثماني والاستعمار الفرنسي. والسودان يفتح أراضيها للاستثمارات الأجنبية: السعودية والآن الصين. وبيتوتة: «الشرقاط».

الميراث الآخر، الأكثر قتامة، لشعمون بيريز: صاحب «نوبل للسلام» مجرم خطير! ورأي يهود مناهضين للصهيونية في أسباب حب الغرب له. ووقائع جريمة القتل العمد لصناعة التعدين في مصر.

4

3

2

أزمة الاقتصاد والتمثيل الفلسطيني

القدس في ميزان مساعدات المانحين



لا يمكن النظر إلى أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في القدس وأفاقه، كما إلى الاقتصاد الفلسطيني عموماً، بعيداً عن السياسة، وبالتحديد في هذه الحالة دون التطرق إلى الفراغ القيادي المؤسسي والسياسي، وانعدام التمثيل المدني للمقدسيين. ظهرت هذه المقاربة مجدداً خلال الأشهر الأخيرة، في أربعة تطورات منفصلة، ترسم مجتمعة صورة مزعجة لحالة التجاهل والتمهيش والنفاق التي يتسم بها الواقع الذي يعيشه قرابة 400 ألف فلسطيني مصرين على البقاء في مدينتهم على الرغم من الخطط والإجراءات الإسرائيلية المتواصلة لتهميدها، والتي هي ليست فقط أكبر مدينة في فلسطين، لكنها يفترض أن تصبح «العاصمة الأبدية» للدولة العتيدة. هناك خيط رفيع يربط بين تلك المشاهد الأريفة خلال الفترة الماضية: زيارة وفود أميركية وفرنسية رفيعة للبلاد، الإعلان عن صفقة المساعدات الأميركية الجديدة لإسرائيل، ثم عن المساعدات التنموية الأوروبية لفلسطين، وأخيراً مصير القدس في الانتخابات المحلية الفلسطينية (المؤجلة). الخيط الرابط بين هذه الأحداث يعكس مدى ابتعاد القدس العربية عن لعب دور سياسي في الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي اليوم، عكس موقعها قبل 15 سنة عندما كانت لا تزال محور النجاح أو الفشل في الحل السياسي (في مفاوضات كامب ديفيد)، وفي المواجهة مع الاحتلال (في إطلاق شرارة الانتفاضة الثانية).

وفود رابحة، وفود جاية..

مع الجمود في ملف المفاوضات السياسية الفلسطينية الإسرائيلية منذ 2014، وغياب أية آفاق لها ضمن المشاغل الإقليمية للدول الكبرى، وتمترس أكثر حكومة إسرائيلية يمينية ومعادية لزمان طويل، شهدت القدس منذ بداية هذا الصيف عدداً من اللقاءات «غير الرسمية» بين دبلوماسيين غربيين زائرين وشخصيات مقدسية. جاءت بعض هذه الاتصالات «حول موائد العشاء» ودون تغطية إعلامية، في سياق جولات شملت اجتماعات رسمية موازية عقدت في رام الله بهدف «تسليك» الأمور وتهدئة الخواطر السياسية (خاصة الفلسطينية). في القدس، تصحورت هذه النقاشات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية هناك، وتركزت تساؤلات الزوار (بدءاً من رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس، ثم أعضاء الوفد الأميركي للجنة الاقتصادية الأميركية / الفلسطينية المشتركة، ومؤخراً نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون المساعدات الخارجية)، في صلب الأوضاع المعيشية الفلسطينية المتردية في القدس، وما يمكن لهذه الأطراف القيام بها للتخفيف من وطأتها. وجه إليهم محاوروهم الفلسطينيون (من رجال أعمال وسياسة وخبراء اقتصاد وقانون ونشطاء اجتماعيين وشباب) وأبلا من الحقائق المثيرة والمقلقة تدل على عمق وخطورة ظواهر الفقر والبطالة وكوصف التصنيع وارتقاء القطاع السياحي وارتفاع البعب الضريبي وانعدام الخدمات البلدية والتعليمية والإسكان الخ... بينما استمع بلطف لرئيس الوزراء الفرنسي في لقائه لا طرح عليه من إلحاح على ضرورة التحرك الدولي العاجل لحماية فلسطيني القدس من المزيد من الضغوطات الإسرائيلية التي تجبرهم على الرحيل أو «الأسرة» أو الانتحار (السريع أو البطيء). كان هم الوفد الأوروبي بالدرجة الأولى نقل رسالة مفادها أن قضية فلسطين تقع ربما على المرتبة السابعة أو أقل في سلم اهتمامات حكومته الخارجية (بعد قضايا الإرهاب والمهاجرين وسوريا وإيران والعراق ومصر، وربما قبل السعودية..). وأنه يجب أن يقدر الفلسطينيون بأنهم ما زالوا على السلم أصلاً، وباختصار «تحملوا واسكتوا».

نبيل عثاني - فلسطين

العلاقة الشخصية المتوترة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وهذه لم تكن مهمة صعبة، حيث كان قد أعلن قبل أيام من ذلك عن صفقة الـ 38 مليار دولار من المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل خلال السنوات العشر القادمة، لتعزيز ترسانتها بالمزيد من الأسلحة الأميركية الصنع والمتضمنة للتقنيات الرقمية الإسرائيلية، مؤكداً بذلك ثبات التحالف الاستراتيجي، على الرغم من بعض الإشكاليات العابرة.

طبعاً هذا لا يعني أن المساعدات الأميركية تتجاهل فلسطين تماماً، بل إن الموازنة السنوية للمعونات الأميركية المخصصة للأراضي الفلسطينية (المستتنية للقدس) تعادل حوالي 10 في المئة من قيمة المعونة العسكرية السنوية لإسرائيل، حيث قدمت الولايات المتحدة «للضفة الغربية وقطاع غزة» عام 2015 حوالي 365 مليون دولار كمساعدات، جزء منها مخصص مباشرة للسلطة الفلسطينية (دعم موازنة، وأمن، ومساعدات اجتماعية)، وجزء آخر من خلال منظمات الأمم المتحدة الإنسانية والتنموية، وجزء أخير بواسطة منظمات غير حكومية وشركات ومتقاعدين فرعيين أمريكيين، إضافة لبعض الشركات الفلسطينية التي تقدم خدمات إدارية أو هندسية أو قانونية لتنفيذ المشاريع الأميركية. ودون احتساب المبالغ المحددة هنا، فالنظر أن جزءاً لا بأس به من هذه المساعدات المسجلة لسداس الشعب الأميركي تجاه الشعب الفلسطيني، تصرف على رواتب الموظفين الأميركيين المشرفين على هذه البرامج، من السفارة في تل أبيب، وجزء آخر على الشركات الإسرائيلية التي تورد الآلات والخدمات المكتبية لهؤلاء، في تل أبيب، بما فيها شركة «عديدين» الإسرائيلية لمياه المدينة (العربية) المستخرجة من الجولان السوري المحتل؛ ما هو مضحك/ ميك أكثر، أن العديد من برامج تشجيع التعايش والتسامح والتعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تتفخر بها الولايات المتحدة، والتي تديرها مؤسسات إسرائيلية ليبرالية مثل «سيكوي» و «جامعة بن غوريون في النقب» و «متحف كيبوتز دور» ومعهد «أرافا البيئي» وصولاً إلى «مركز بيريز للسلام»، كلها مسجلة على أنها مساعدات أميركية للشعب الفلسطيني.. وشكراً!

وأما موقف أوروبا فتمتيز قليلاً عن التحيز الأميركي لإسرائيل.

وتماشياً مع ذلك، فإن المعونة الأوروبية لا تتجاهل تماماً احتياجات القدس، حيث تصل القليل من المساعدات لتشريع فلسطينية فيها: 10 مليون يورو من رزمة 40 مليوناً أعلن عنها مؤخراً كمساعدات محلية الفلسطينية التي كان مقرراً تنظيمها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، بسبب استثناء عملية الاقتراع البلدي لتمثيل الفلسطينيين المقيمين هناك (حوالي 15 في المئة من الضفة الغربية)، وبالإضافة إلى ذلك، فما يؤكد أن القدس لم تغب تماماً عن الحياة السياسية الفلسطينية على الرغم من كل ما يدفع بهذا الاتجاه، أن مسألة التمثيل البلدي لسكانها احتلت اهتماماً متجدداً من إحدى مؤسسات م.ت.ف. حيث نظم «مركز التخطيط الفلسطيني» ندوتين خلال الأسابيع القليلة الماضية لدراسة إمكانية تفعيل «أمانة القدس» التي كان قد أنشأها (دون تمكينها) الرئيس ياسر عرفات، كموقف سياسي قبل استشهاده، وجدد تشكيلها الرئيس عباس في 2014 لحفظ ماء الوجه.

تتمن أهمية فكرة تفعيل هذا الإطار ليس في توفير حق الاقتراع للمقدسيين، إذ إن أمانة القدس تعتبر هيئة معينة من الرئيس، بل في كونها قد تمهد الطريق للم شمل الغاليات المقدسية وتسخير مواردها المشتركة لدعم صمود المدينة ومعالجة بعض أبرز مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية.

مع أن الندوات لن تتخذ القدس، وأن المزيد من التشكيلات دون صلاحيات أو موارد قد تضر أكثر مما تفيد، وحتى إذا كان موضوع القدس ليس سوى سبب ظاهري لتأجيل الانتخابات المحلية (مقابل الأسباب الأخرى الكامنة والمتعلقة بالتنافس الفضائلي، وخصوصيات غزة)، فإن مجرد طرح موضوع تمثيل القدس في سياق الحوار الفلسطيني الداخلي يدل على أنها ما زال لها ثقل ما في ميزان الوجدان الفلسطيني، وأنها بمثابة «الرقم الصعب» في النظام السياسي والقانوني الفلسطيني.

وهذه هي البشرية السارة من فلسطين!

رجا الخالدي

باحث اقتصادي من فلسطين مختص باقتصاد التنمية، يعمل منسقاً للبحوث في «معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية» (ماس).

تتمثل بلدها الذي أدى سلوكه المباشر أو غير المباشر إلى ضرر بالناس.

.. ولكن هذا المنطق الذي خشي منه أوباما يتناسى أن الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها من الدول «المحترمة» لا تقوم ب«إعمال إرهابية»! ها تعريف المفهوم الذي تحاليل القانون الدولي طويلاً على التصدي للحاجة لمراجعتهم، وتملص منها، يعود ليضرب بقبحته على الطاولة. وهذا فعلاً «يعقد المشهد الدولي». ولكن هل هو سوى معقد وفوضوي؟ لا يعقل أن يغتم المواطنون الأميركيون ملايين تسدّد لهم من أموال دول الخليج المودعة عندهم (والتي يمكن مصادرتها!)، ويبقى سواهم من ضحايا «العمل الذي تقوم به الولايات المتحدة (وسواها) في مختلف أرجاء العالم» معطلين!

نحلة الشها

رُبُّ ضارة نافعة

الدولي وبيبح لمواطنيها محاسبة وملاحقة العالم، ولكن مفعوله الأساسي سيكون في ما أسماه أوباما محققاً «تهديد الأمن القومي» لبلاده: «القرار قد يؤدي إلى تعرض الولايات المتحدة لموقف تكون عرضة فيه فجأة لمسؤوليات وتبعات عن كل العمل الذي نقوم به في مختلف أرجاء العالم، وفجأة نجد أنفسنا عرضة لقضايا يرفعها أفراد».

و«العمل» ذلك ملف هائل وضحاياه جحافل.. أين منه ملف هجمات 2001، والـ 3000 ضحية التي سقطت خلالها. وحده العراق يمكنه التكفل بالبرهان. وسيمكّن كذلك من ملاحقة الولايات المتحدة على مساندها اللامتناهية لإسرائيل وعلى الأسلحة الأميركية التي تفتك يومياً بالمدنيين الفلسطينيين ويسواهم ممن تطاله العدوانية الإسرائيلية. وسيمكّن، لو جرت محاكمة لقانون جاستا في العالم، ملاحقة البعثات الدبلوماسية الأميركية (وسواها من الدول التي تمارس العدوان على الناس) حيثما توجد، بوصفها

«جاستا» أو العدالة ضد داعمي الإرهاب، هو القانون الذي أقره الكونغرس بغرفتيه وباغلبية ساحقة تجاوزت نسبة الثلاثة أرباع المطلوبة، مُبطلاً فيتو أوباما حياله. وهو سيمكّن ضحايا 11 أيلول/سبتمبر من مقاضاة من يشاؤون وطلب تعويضات.. بما في ذلك ملاحقة «دول تمتلك السيادة» بنظر القانون الأميركي، أي من غير تلك الموضوعة على لوائح الإرهاب التي تدرّج عنها الصفة. وبالطبع، اعتبرت السعودية نفسها المصنوعة.

بعض النظر عن الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة، كمقدار الرغبة بوداع الرئيس الليبراليين الأميركيين بأن يبارك أوباما قد يهتم بوضع «ميراثه» السياسي في الشأن الفلسطيني قبل مغادرته البيت الأبيض، من خلال تحرك أو موقف جريء لمصلحة الحقوق الفلسطينية، فإن خطابه الدواعي في الأمم المتحدة كان خالياً تاملًا من أية إشارة بهذه الاتجاه. بل استخدمت الفرصة أكثر لتصحيح بعض الخلل في

متابعات

الميراث الآخر، الأكثر قتامة لشمعون بيريز

كان شمعون بيريز آخر أبناء «الجيل المؤسس لإسرائيل» وقد كرم عالياً على أنه رجل سلام رؤيوي، لكن إرثه يحمل في طياته جوانب أكثر تعقيداً بكثير وحتى شائنة.

حفر رحيل شمعون بيريز عن عمر 93 عاماً، على كتابة الكثير من كلمات النعي والمدبح المنمّقة حول العالم، وأشارت وكالات الأنباء إلى أنّ الحياة السياسية للرجل تمتد على تاريخ دولة إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948. الواقع أنّ بيريز كان آخر الأعضاء المؤسسين (أولئك الرجال والنساء الذين استوطنوا فلسطين لأسباب أيديولوجية أيام حكم الانتداب البريطاني في فلسطين وكجزوا حياتهم لإنشاء دولة إسرائيل)، وبينما عرف في آخر حياته على مستوى العالم بكونه رجل سياسة رؤيوي، وبسعيه لتحقيق السلام، كان إرثه أكثر تعقيداً وقتامة بكثير.

كان بيريز أحد التلامذة الأوائل لديفيد بن غوريون، وهذا جعله يمين في عمر صغير جداً (29 عاماً) مديراً عاماً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وقد عمل أثناء توليه هذا المنصب على تفعيل تجارة السلاح بين إسرائيل وفرنسا وتطويرها، كما ساعد في إنشاء مفاعل ديمونة، تمنع الرقابة الإسرائيلية الصحافيين من تأكيد وجود هذا المفاعل النووي، لكنّ «مصادر اجتبية» (وتسريبات من إيميلات كولين باول) تقول إنّ السلاح النووي ظهر في الشرق الأوسط لأول مرة في ديمونة.

بينما كان بيريز في وزارة الدفاع، أدت إسرائيل دوراً قيادياً في الحملة على سيناء عام 1956، وقد استغل الرجل ارتباطاته مع الفرنسيين لوضع إسرائيل في موضع الدولة التابعة للدول الأوروبية الكبرى والدخول في حرب كانت أهدافها الأساسية فرض السيطرة الإسرائيلية على شبه جزيرة سيناء، وانتزاع السيطرة على قناة السويس من المصريين وإعادتها للفرنسيين والبريطانيين، وإضعاف القوى المناهضة للاستعمار في المنطقة. في ذلك الوقت أجبرت الولايات المتحدة وروسيا (القوتان العظيمان الصاعدتان) إسرائيل على الانسحاب نهائياً من سيناء، لكنّ الرسالة للجيران كانت واضحة:

نحن مع الآخرين، نحن مع الأوروبيين.

عمل بيريز وزيراً مساعداً في الحكومات التي ألّقت بعد حرب عام 1967، وهي التي أطلقت مشاريع الاستيطان المستمرة إلى اليوم والتي تقوم على سرقة الأراضي والقمع. تعرف الحكومة الإسرائيلية منذ البداية أنها تخرق القانون الدولي منذ اليوم الأول، لكنّ المستوطنات في الضفة الغربية وعرةً وسيناء كانت تقدّم في البداية على أنّها امتداد لحركة الاستيطان التي أسست عسرات الكيبوتسات في ثلاثينات وأربعينات وخمسينيات القرن الماضي.

عام 1975 كان بيريز هو من أعلى الدعم الحكومي لأولى عمليات منظمة «شباب التلة» (وهي جماعة يهودية متطرفة تعتبر أن وجود غير اليهود على «أرض إسرائيل» مخالفة دينية يجب تصحيحها، وهي تعتدي على الفلسطينيين وكان آخر اعتداءاتها حرق عائلة دوابشة في قرية دوما بنابلس العام الماضي). كما كان هو من دعم بحماسة إنشاء مستوطنة كدوميم وحركة غوش إيتيم (حركة دينية ترى أن الاستيطان الكثيف هو الوسيلة لتحقيق أهداف الصهيونية)، اللتين وصفهما رابين بحصان طروادة للمستوطنين. وكوزير دفاع، سعى بيريز من موقعه ذاك للمحافظة على زخم حركة الاستيطان، كما عارض مبدأ إعادة الأراضي في الضفة الغربية، الذي كان جزءاً من اتفاق السلام مع الأردن. اليوم صار «شباب التلة» أكثر المستوطنين عنفاً في الضفة الغربية.

تلك كانت السنوات أيضاً التي راح بيريز — الذي حصل بعد ذلك على جائزة نوبل للسلام — يعمل فيها على ترويج بيع السلاح للعديد من الدول حول العالم، وقد أظهر تحقيق استقصائي قامت به صحيفة الغارديان (عام 2010) وثائق تشير إلى أنه ساعد في بيع رؤوس نووية لجنوب أفريقيا إبان حكم نظام الأبرتهاید، ونفى مكتبه ذلك. وبعد عشرات السنوات ظلّ تجار السلاح من بين أصحاب الرئيس شمعون بيريز وطلالما أنفقوا على حفلاته الباذخة.

وبعد انتخابه رئيساً لـ«حكومة الوحدة الوطنية» عام 1985، قدم بيريز بصحة إسخق مدواعي من حزب الليكود أكبر خطة لخصخصة الأصول الملوكة للدولة في تاريخ إسرائيل، وترافقت الخطوات التي اتخذها لتقليص ديون الدولة وانفلاقها بتخليصها جوهرياً عن فكرة دولة الرعاية الاجتماعية، واضعين في ذلك ربيع مصادره رئيس الجمهورية منذ ما يزيد على عامين، كان مدعوماً بيوعد وأحلام وردية تبني بعمضة اقتصادية بشرت الملايين من مؤيديه بانهاار اللبن والعسل التي ستجري في شوارع مصر، من خلال منافسة اقتصادية استثمارية عملاقة تُعوّض المواطنين عن ستين طويلة من التراجع الاقتصادي، خاصة أن وتيرة هذا الانهيار تصاعدت عقب اندلاع «ثورة يناير 2011»، وما صاحبا من تراجع في إيرادات قطاع السياحة، وانهاير لقطاع الاستثمار بسبب غياب الاستقرار السياسي وشيوع حالة التقلبات الأمني متذبذبة التوتيرة، على مدار السنوات الخمس الماضية.

لكن الواقع جاء مغايراً تماماً للأحلام والبروباغندا الإعلامية تلك. فقد انهار سعر صرف الجنيه المصري في مقابل الدولار الأميركي، وتراجعت إيرادات قناة السويس، وابتدأ من مشروع حفر تربية القناة الذي تم الترويج له كوسيلة لتحقيق طفرة إيجابية في إيراداتها.. كل هذا جاء مصحوباً بالانهيار المضطرد لقطاع السياحة خاصة عقب حادثة سقوط الطائرة الروسية.. فكانت النتيجة لجوء الحكومة المصرية للاقتراض والمزيد منه باستمرار، ما صاحبه ارتفاع أسعار معظم السلع والمنتجات والخبتم واستقرار أزمة اقتصادية طاحنة.

فهل تسعى الدولة المصرية للخروج من هذه الأزمة

أسس السياسات الاقتصادية النيولبرالية التي أصبحت تُوجّه السياسة الإسرائيلية منذ ذلك الحين، هكذا استقى رئيس الحكومة خطته الاقتصادية، التي أراد بها معالجة الأزمة المتفاقمة التي خلفتها حكومة الليكود، من المدارس الاقتصادية الأرسالية بدل استقالتها من الفكر الاقتصادي الاشتراكي الذي يزعم حزب العمل انتعاجه. عام 1984، أثناء رئاسته الأولى والقصيرة للحكومة، حاول أن يغطي جريمة قتل الخاطفين الفلسطينيين في قضية الباص رقم 300، الذين ضربوا حتى الموت أثناء التحقيق معهم بعد أن صوروا وهم أحياء أثناء توقيفهم، كانت القضية إحدى أكبر الفضائح الإسرائيلية، وقد ساعد بيريز لاحقاً في إيجاد أعذار للمحققين الإسرائيليين الذين قتلوا الأسرى الفلسطينيين، لكنّه رفض إعطاء مثل هذه الأعذار لموردخاي فغنونو الذي أظهر العمل عبر تسريباته، القليل مما كان يحصل في ديمونة، بيريز في الحقيقة هو الذي أعطى أوامره للموساد باختطاف فغنونو في أوروبا واحضاره إلى إسرائيل التي حكم عليه فيها بالسجن 18 عاماً بعد محاكمة سرية.

لم تظهر أي علامات «مضنية» في مسيرة شمعون بيريز السياسية حتى عام 1992. كان إسحق رابين رئيساً للوزراء في ذلك الحين، حيث وصلت العلاقة بين الدولة والمواطنين العرب إلى أفضل درجاتها عندما اعتمدت حكومته، للمرة الأولى والأخيرة في تاريخ إسرائيل، على التعاون مع أعضاء الكنيست العرب لتشكيل تحالف حاكم، كذلك ساعد بيريز في حشد دعم شعبي لسلام قائم على مبدأ الدولتين...

رغم ذلك كانت اتفاقية أوسلو التي يتحمل مسؤوليتها المطلقة، كارثة، تمكن بيريز من جعل إسرائيل تتخلص من مسؤوليتها عن شؤون الفلسطينيين الاجتماعية وهموم حياتهم اليومية عبر إنشاء السلطة الفلسطينية من دون إتهاء الاحتلال. هكذا، أوكلت السلطة لشمعون بيريز وزيراً مساعداً في الحكومات التي ألّقت بعد حرب عام 1967، وهي التي أطلقت مشاريع الاستيطان المستمرة إلى اليوم والتي تقوم على سرقة الأراضي والقمع. تعرف الحكومة الإسرائيلية منذ البداية أنها تخرق القانون الدولي منذ اليوم الأول، لكنّ المستوطنات في الضفة الغربية وعرةً وسيناء كانت تقدّم في البداية على أنّها امتداد لحركة الاستيطان التي أسست عسرات الكيبوتسات في ثلاثينات وأربعينات وخمسينيات القرن الماضي.

عمل بيريز وزيراً مساعداً في الحكومات التي ألّقت بعد حرب عام 1967، وهي التي أطلقت مشاريع الاستيطان المستمرة إلى اليوم والتي تقوم على سرقة الأراضي والقمع. تعرف الحكومة الإسرائيلية منذ البداية أنها تخرق القانون الدولي منذ اليوم الأول، لكنّ المستوطنات في الضفة الغربية وعرةً وسيناء كانت تقدّم في البداية على أنّها امتداد لحركة الاستيطان التي أسست عسرات الكيبوتسات في ثلاثينات وأربعينات وخمسينيات القرن الماضي.

الفلسطينية جميع المسؤوليات دون إعطائها قدرة العمل بشكل مستقلّ عن إسرائيل التي ظلت تتحكم بأغلب جوانب الحياة في الأراضي المحتلة، حافظت الاتفاقية على السيطرة المطلقة للإسرائيليين على الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن، ورافق هذه السيطرة تحكّم عسكري بالموارد الطبيعية (الماء مثلاً) وفي الوقت نفسه، أدت الاتفاقية إلى نشوء طبقة مكونة من أشخاص يسعون لمصالحهم الشخصية (من بيروقراطيي السلطة الفلسطينية إلى رجال الأعمال والمعهدين، اعتمدوا كلياً على عطايا إسرائيل، وهذا مجرد رأس جبل الجليد).

بعد اغتيال رابين، كان باستطاعة بيريز أن يستفيد من حالة الغضب والصدمة في دفع عملية السلام جدياً، لكنّه اختار قبل الانتخابات بشهر واحد أن يطلق حملة عسكرية مدمرة في لبنان «عناقيد الغضب، أدت إلى قتل 113 مدنيّاً لبنانياً، ومعهم ثلاثة جنود إسرائيليين و21 من مقاتلي حزب الله والجيش السوري. معظم القتلى كانوا ضحية «مجزرة قانا» التي قصفت الإسرائيليون فيها مركزاً للأمم المتحدة، التجأ إليه مئات المدنيين (نعم، تقع مسؤولية مجزرة قانا أيضاً على عاتق شمعون بيريز!). لم يتحقق أمن إسرائيل الذي كان بيريز يبحث عنه من وراء العملية، ولم يكن إلاّ أن أضاع الرجل فرصة أن يكون أول قائد إسرائيلي يمضي قدماً نحو تحقيق أهداف عملية السلام التي بدأها رابين.

بعد أن توتّى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء عام 1996، عاد بيريز إلى الحكومة بين عامي 1999 و2002. في هذا الوقت انطلقت انتفاضة فلسطينية ثانية قمعتها بعنف فيها مركزاً للأمم المتحدة، التجأ إليه مئات المدنيين (نعم، تقع مسؤولية مجزرة قانا أيضاً على عاتق شمعون بيريز!). لم يتحقق أمن إسرائيل الذي كان بيريز يبحث عنه من وراء العملية، ولم يكن إلاّ أن أضاع الرجل فرصة أن يكون أول قائد إسرائيلي يمضي قدماً نحو تحقيق أهداف عملية السلام التي بدأها رابين.

بعد أن توتّى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء عام 1996، عاد بيريز إلى الحكومة بين عامي 1999 و2002. في هذا الوقت انطلقت انتفاضة فلسطينية ثانية قمعتها بعنف فيها مركزاً للأمم المتحدة، التجأ إليه مئات المدنيين (نعم، تقع مسؤولية مجزرة قانا أيضاً على عاتق شمعون بيريز!). لم يتحقق أمن إسرائيل الذي كان بيريز يبحث عنه من وراء العملية، ولم يكن إلاّ أن أضاع الرجل فرصة أن يكون أول قائد إسرائيلي يمضي قدماً نحو تحقيق أهداف عملية السلام التي بدأها رابين.

بعد أن توتّى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء عام 1996، عاد بيريز إلى الحكومة بين عامي 1999 و2002. في هذا الوقت انطلقت انتفاضة فلسطينية ثانية قمعتها بعنف فيها مركزاً للأمم المتحدة، التجأ إليه مئات المدنيين (نعم، تقع مسؤولية مجزرة قانا أيضاً على عاتق شمعون بيريز!). لم يتحقق أمن إسرائيل الذي كان بيريز يبحث عنه من وراء العملية، ولم يكن إلاّ أن أضاع الرجل فرصة أن يكون أول قائد إسرائيلي يمضي قدماً نحو تحقيق أهداف عملية السلام التي بدأها رابين.

التحريز. كان ذلك خطأ اعترف بيريز بارتكابه لاحقاً. بين عامي 2007 و2014، أظهر بيريز في مكتبه الرئاسي الختم انفصاله عن الحاجات الاجتماعية للإسرائيليين العاديين، وقد تصادفت مرتين ميزانية الإنفاق على إقامة الرئيس الإسرائيلي في عهده، رُخِّصت بعد ذلك في عهد ريفيلن)، وكان تمويل المؤتمر الرئاسي المترف الذي كان يقبّه كل عام يأتي من أصحاب مصانع بينهم من عليه دفعة وول ستريت، وتجار سلاح لبعضهم ارتباطات مع أنظمة استبدادية مجرمة، وليست مصادفة أن يكون بيريز العالى المركز لتعزيز النيولبرالية الاقتصادية في العالم. بعد نهاية ولايته الرئاسية، أصبح شمعون بيريز يدعم أكبر البنوك الإسرائيلية «هيوغليم» وشركة الأدوية العالمية «العلاقة «تيفا»، كذلك بقي منحرفاً في نشاطات «مركز بيريز للسلام» الذي استحدثه وأعطاه اسمه بكل تواضع! هذا المركز يمكنه أن يلخص بجدارة إرث صاحب نوبل ورئيس الوزراء والرئيس (سابقاً). وقد أصبح اليوم منتدى لأغنياء مترفين يقع ميناه في إحدى أفقر مناطق حي العجمي بيفا، وهو يطل على البحر وأضعا يافا ويقاضونها، فأصبح المستثمر لا يستطيع تقديم مستندات تسجيل لمصروفاته.. فارتفعت تقديرات الضرائب الجزافية عليهم بنسب تتراوح من 20 إلى 60 في المئة من قيمة الأرباح.

وكل هذا يتم في ظل وقائع تؤكد ميل الدولة لإسناد تأجير المحاجر والمناجم لشركات معينة مملوكة لضباط جيش متقاعدين وهو سبب التضييق على المستثمرين العاديين.

* عن موقع +972

* ترجمة ربيع مصطفى
* الأصل الإنكليزي للنص على موقع «السفير العربي»

754

حالة قتل خارج القانون (تتراوح بين القتل أثناء حملات أمنية، والقتل لمجرد الإشتباه، والقتل في كصائن شرطة) سجلت في الأشهر الست الأولى لآفت من 2016 في مصر (بحسب إحصاء «مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب») مقابل 326 حالة عام 2015 و3 حالات في النصف الثاني من عام 2014 في كشف حساب بعنوان «أرشيف القهر في 728 يوماً».

شمعون بيريز رجل سلام؟ يا للمزاح!

هناك أسطورة عنيدة عن «يسار صهيوني» قدم «عروضاً سخية» ورفضها الفلسطينيون الأشرار. والنموذج الأزقى لهذا السخاء هو اتفاقيات أوسلو وأحد موقعها: شمعون بيريز.

بيريز هو في أصل التسليح الفائق لإسرائيل. منذ السنوات الخمسين، نال من أصدقائه «الاشتراكيين» في حكومة غي موليه أول مفاعل نووي (في ديمونا) وباعوه طائرات ميراج، بعد وقت على ذلك، صار بيريز عضواً في الحكومات التي أجازت ومولت أول المستوطنات، بينما كانت تمارس التمييز ضد الزراحيين (اليهود العرب) القادمين من المغرب والشرق.

بيريز ورايين هما مهندسا اتفاقيات أوسلو من الجانب الإسرائيلي. بعد 23 عاماً على توقيعها، فهم العالم أنها كانت وهماً وعلاقاً. أمل الفلسطينيون بتوقيع «سلم الشجعان» الذي سيفودهم إلى دولة فلسطينية صغيرة محدودة في 22 في المئة من فلسطين التاريخية. واعتقدوا أن لديمهم «شركاء من أجل السلام»، الذين كان بيريز نموذجهم. كان الرجل يروق كثيراً للبريين: «اشتراكي» يتكلم عن السلام، وهو متورط في كل الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. حتى أنه نال جائزة نوبل (ولكن قبله، قتلة من أمثال كيسنجر وبيغن نالوها).

في الواقع، اعترف الفلسطينيون في أوسلو بدولة إسرائيل (التي ولدت من طرد أغلبية كبيرة من الفلسطينيين من بلادهم)، واعترفت إسرائيل فحسب بمنظمة التحرير الفلسطينية التي سريفاً ما جرى تحويلها إلى السلطة الفلسطينية المكلفة ضمان الأمن للمحتل. لم يوقع على أي شيء ينص على خلق دولة فلسطينية أو على وقف الاستيطان الاحتلالي.

وخلال العامين اللذين يفضلان ما بين توقيع اتفاقيات أوسلو واغتيال رابين، وجد 60 ألف مستوطن جديد بفضل جهود حزب العمل. هل لصنع السلام؟ أبة مزحة هذا!

وحال وصوله إلى السلطة عقب اغتيال رابين، اغتال شمعون بيريز خلال فترة

هدنة يحيى عياش المعتبر

مهندس المفجرات لدى حماس، ما أعاد إطلاق العمليات الاستشهادية)، كما باشر بيريز هجوماً دائماً ضد لبنان وبلدة قانا. بيريز هو قابر اتفاقيات أوسلو الأول. وبما أن التخبيين يفسلون الأصل على التقليد، فقد ذهبوا لانتخاب نتنياهو في 1996.

وأما بقية القصة فمفجعة أكثر، وهي تلخص عبر مسيرة بيريز اتجاه تطور المجتمع الإسرائيلي. سيتحالف بيريز مع شارون، الرجل الذي سرع وعمم الاستيطان المنطلق قبله، رجل جرائم الحرب الكرزة. وسينتشر بيريز عن شارون صورة تقول إنه وسطي، وخرافة عن إسرائيل التي تقدم عروضاً سخية يرفضها هؤلاء الفلسطينيون التوتخشون. كان بيريز يروق للغرب الذي يعيد السلام، حينما يحتفظ المسيطر بوقته، وحين يجبر المسيطر عليه على القبول تحت تهديد بأن «يحمل مسؤولية فشل صيرورة السلام». غرب يعبد «الاشتراكيين» حينما يحافظون على النظام الكولونيالي.

سواء كان له يوجد أبداً وعلى الإلحاق صيرورة سلام. هناك دولة أبرتهاید ومخدلة طاحنة يساعدها الغرب سياسياً وعسكرياً.

وإن يكون سلام بلا عدل.

المكتب الوطني لاتحاد اليهودي الفرنسي للسلام
30 ايلول / سبتمبر 2016

السفير العربي

أحمد مدحت

باحث من مصر

تونس «الخضراء» التي كانت تعتبر «مطمور روما» لم تعد قادرة على الإيذاء بالاحتياجات الغذائية لقرطاج. المعز الغذائي يتفاقم كل عام، ومع استمرار تناهي قيمة الدينار التونسي، أصبحت فاتورة الواردات أثقل. أسباب هذا التردى المستمر كثيرة، لكن يمكن حصر العوامل الأساسية بـ:

- الناخية: تأثيرات الاحتباس الحراري، التصحر، نقص الأمطار (وضعف القدرة التخزينية).

- الخيارات الاقتصادية – السياسية للدولة التونسية: تهميش القطاع الفلاحي لصالح الصناعات الخفيفة والتحويلية وقطاع الخدمات. تشجيع الفلاحين على ترك الزراعات غير الجزئية مادياً (الحبوب أساساً والخضروات والبقول) لصالح الفرسات ذات المردود المالي العالي (تور، غلال، حمضيات، زيوت) والتي يخصص أغلب إنتاجها للتصدير وجلب العملة الصعبة.

- في المستغلات الكبيرة ذات الإمكانيات الضخمة والمردود العالي، يعتمد المستثمرون الكبار الاستغلال المفرط للأراضي عبر استعمال مكثف للأسمدة الصناعية والبذور المعدلة جينياً مما يفقّر التربة.

- العوامل الاجتماعية – الثقافية: نتيجة للخيارات الاقتصادية والسياسية تلك، فإن الكثير من الفلاحين يتركون مسنوحاً نحو المدن الكبرى ويندمجون في قطاعات إنتاج أخرى، أو يخضون جيش البطالة الصريحة والمقنعة المتكدس في «أحزمة الفقر».

- سوء التصرف في المجال: الحجم المائل للأراضي الفلاحية التي يساء استغلالها، بعض تلك الأراضي أهملها أصحابها لعدم قدرتهم على توفير الإمكانيات اللازمة لها والنقص في اليد العاملة، وبعضها الآخر هي أراضي «ميري» مملوكة من الدولة.

الأراضي الميري، تاريخ مبني على الباطل

وكل تلك أسباب جوهرية، وللملمح الأخير أهمية كبيرة، فهو في الوقت نفسه جزء من المشكل وجزء من الحل فهذه الأراضي الشاسعة ممتدة على كامل تراب تونس وتهمل الدولة جزءاً كبيراً منها، في حين يجوع الآلاف من الفلاحين الذين لا يملكون أراضي. عند استقلال تونس كانت مساحة الأراضي الفلاحية المملوكة من الدولة تفوق 800 ألف هكتار، أي أكثر من 10 من المئة من المساحة الصالحة للزراعة. الأهم من ذلك، أنها من أكثر الأراضي خصوبة وإنتاجية. بعد سنوات من سوء التصرف أصبحت مساحتها في حدود 500 ألف هكتار (ثلثاها تقريباً يتصرف فيه مستثمرون خاصون، أما الثلث الآخر فتتصرف فيه الدولة مباشرة). تاريخياً تعود ملكية أغلب هذه الأراضي للعرش (القبايل) التونسية أو للأوقاف، لكن الغزاة المتعاقبين من عثمانيين وفرنسيين انتزعوها بالدهاء تارة وعضوة تارة أخرى..

الاستعمار

رسمياً، تشكل هذا «الجسم» (أملاك الدولة أو الميري) إبان استعمار فرنسا لتونس. لكن في الحقيقة، الأمر عديم بكثير، فالبيات العثمانيون الذين حكموا «الإيالة التونسية» كانوا هم الرواد في هذا المجال. فمع استقرار

الأمر لهم في أواخر القرن السادس عشر، بدأت رحلة انتزاع الدولة للأراضي وضماها إما لبيت المال أو لأملك الحاكم مباشرة. تسارعت وتيرة الانتزاع أكثر مع حكم البيات الحسينيين الذين التحقوا إلى تعمير الأراضي بعد تراجع مداخل القوافل الصحراوية والقرصنة الحربية. بدأ الأمر بالأراضي «الموات» (المهلمة) ليشمل في ما بعد الأراضي الخصبة والمنتجة. لم تعد الأراضي المنتزعة تُضم إلى الدولة بل إلى البيات شخصياً، فتشكل ما يسميه التونسيون «رزق البيليك» (أي أملاك الباي، مشتقة من Beylical). مع قدوم «الحماية» الفرنسية سنة 1881، سيصبح الاستيلاء أكثر تنظيماً وفاعلية. استغل الفرنسيون جيداً وضعية الأراضي الفلاحية التونسية ليتمكنوا من وضع أيديهم على أكبرها وأخصبها، ففي أواخر القرن التاسع عشر لم تكن الملكية الخاصة منتشرة إلا في بعض المدن، في حين أن ملكية أغلب الأراضي كانت جماعية أو غير محددة (أراضي القبائل، الأوقاف، أراض مهلمة، أراضي البيات).

كان هدف السلطات الاستعمارية من وضع اليد على الفلاحة التونسية مزدوجاً: من جهة بسط سيطرتها على كامل المجال وإخضاع التونسيين وإفراقهم، ومن جهة أخرى إغراء الفرنسيين بالقدوم إلى تونس والاستقرار فيها عبر تمكينهم من أراض شاسعة وخصبة. لم

تكثف فرنسا بالانتزاع بل قننته، وحرصت على حماية ما استولت عليه. تم استحداث «السجل العقاري» لتثبيت الملكيات وأنشئت المحكمة العقارية للبت في النزاعات (علماً أنّ أغلب التونسيين حينها لم تكن لديهم وثائق ملكية لعقاراتهم) وتم بحث إدارة المسح الطوبوغرافي. مكّنت السلطات «المعمرين» القادمين من فرنسا من «مقاسم استعمارية» وامتيازات عدة حتى تفتح شهيتهم للتوسع في كامل أرجاء البلاد. استمرت الأمور هكذا حتى بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال، ولم تتغير إلا مع صدور قانون «الجزء الزراعي» (تاميم أراضي «المعمرين»، وهي التسمية المعطاة للفرنسيين في 12 أيار/ مايو 1964.

الاستقلال ليس نهاية الاستغلال..

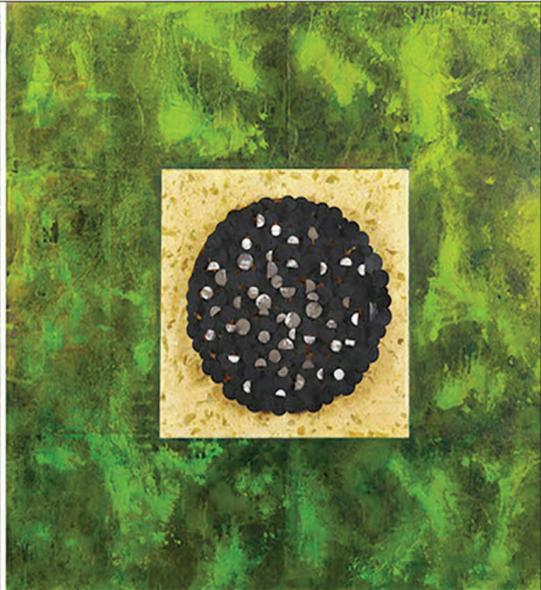
مع إلغاء نظام الأوقاف الإسلامي العام 1957 واسترجاع الأراضي التي نهبها المستعمر الفرنسي، تكون لدى الدولة التونسية الفتية رصيد عقاري ضخم جعلها أكبر كبار الملاكين. وعلى الرغم من مطابئة قبائل وعائلات عدة باسترجاع تلك الأراضي، بحكم أنها انتزعت منهم بالقوة والاحتيال، فإن النظام الجديد أثار أن يسير على نهج الحكم السابقين وأن يستأثر بملكيتها واستغلالها. ومن أجل تأمين إدارة واستغلال هذا الرصيد العقاري جرى تأسيس «ديوان الأراضي الدولية»، ومنذ 1964 وصولاً إلى 2011،

تعددت سياسات الدولة بخصوص «أراضيها» الفلاحية حسب التوجه الإيديولوجي السائد خلال كل فترة. خلال السبعينيات من القرن الفائت، اعتمد النظام التونسي «اشتراكية الدولة» كخيار اقتصادي. في القطاع الفلاحي، فرضت الدولة سياسة «التعاضديات» (اشترك الفلاحين في استغلال الضيعات) وجعلت من الأراضي المملوكة من الدولة الفلاحية نواة لهذا المشروع، ومثالاً يتوجب الاحتذاء به من طرف بقية الفلاحين. لم تصمد تجربة التعاضد الإيجاري طويلاً، وآلت للفشل بسبب ضغوط الدول الغربية (فرنسا وأميركا بالأساس) وتحريض كبار الملاكين «المتضررين» وفساد المسؤولين المتواطئين معهم (الجناح الليبرالي في الحزب الحاكم). مع بداية سبعينيات القرن الماضي، انتهج النظام

التونسي منحى اقتصادياً ليبرالياً، أولى تجليات هذا الخيار تمثلت في شروع الدولة في بيع أراضيها الفلاحية للمستثمرين الخاصين وتشجيعها الزراعات التي تذهب ثمارها للتصدير أساساً. كما جرى التنازل عن أراضي عدة مجاناً لصالح التقنيين الذين يقبلون بالاستقالة من الوظيفة العمومية، وحولت ضيعات العديد من «التعاضديات» إلى شركات إنتاج ذات صيغة تجارية. هذا المسار تعمق أكثر خلال الثمانينيات، خصوصاً مع اختراع تونس في «برنامج الإصلاح الهيكلي» الذي فرضه



دليز شاكر – العراق



دليز شاكر – العراق

السودان يفتح أراضيهِ للاستثمارات الأجنبية؟

جعل من الصعب على الخرطوم الوفاء بتعهداتها تلك.

عوامل متغيرة

بمرو الوقت، بدأ بعض التغيير في الموقف الصيني بسبب بروز عاملين جديدين: أولهما استعداد الخرطوم لفتح أبوابها للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك منح الأراضي القابلة للزراعة لأجال طويلة وإسباغ رداء من السرية على الاتفاقيات التي تبرها مع المستثمرين الأجانب، وخاصة الدول، وإعطاها قدرأ من الحصانة. وتعتبر الاتفاقية الإطارية التي أبرمت هذا العام مع السعودية نموذجاً في هذا الصدد إذ تعطي الرياض حق استغلال مليون فدان في منطقة نهر عطبرة وأعلى ستيت لمدة 99 عاماً، وهي الاتفاقية التي أجازها البرلمان دون التدقيق في أبعادها والكشف العلني للبنود التي قامت عليها.

أما العامل الثاني فيتمثل في تعيين الدكتور عوض الجاز مساعداً لرئيس الجمهورية مسؤولاً عن ملف العلاقات مع الصين. ويعتبر الرجل من مهندسي العلاقات السودانية الصينية، إذ كان وزيراً للنظف، وفي عهده (الذي استمر أكثر من 15 عاماً) تمكن من إلحاق السودان بنادي الدول المنتجة والمصدرة للنظف ونجح في نسج علاقات متميزة مع مختلف دوائر السلطة في الصين، إضافة إلى كونه فعالاً في مطبخ السلطة الذي يضح سياسات الحكم ويتابع تنفيذها. ومن موقعه هذا، فهو يستمکن من التنسيق بين مختلف الدوائر الحكومية وتخطي العقبات الإدارية. الشهر الماضي، زار وفد صيني كبير السودان بقيادة وزير الزراعة، وفي صفوفه عدد من ممثلي الشركات والمؤسسات الصينية العاملة في ميدان الزراعة مثل «أكاديمية شاندونق للعلوم الزراعية» و «مركز أبحاث القطن» و «أكاديمية الميكنة الزراعية وأبحاث القمح».. وسجل الوفد زيارة ميدانية إلى مشروع الجزيرة والرهد، حقلت بالكثير من الخطب والحديث العمومي عن خطة خمسية حتى العام 2020 وإقامة حديقة للنسيج عبر زراعة القطن بداية على مساحة 450 ألف فدان تتوسع إلى مليون فدان، يضم مشروع الرهد إلى الجزيرة، التي شكّلت في وقت من الأوقات عماد الاقتصاد السوداني كونها تعتبر أكبر مزرعة

الشرقاط

البارحة، كنت في طريقي إلى البيت الساعة الثانية فجراً. هذا ليس حليماً سمعت أنّ عمال سلك القطار الذين يعودون إلى منازلهم في ساعات متأخرة لا يحملون أو على الأقل لا يحضرون في أحلامهم، هنالك من ينوب عنهم مثل من يخلطهم في وريديهم. لا تقل لي من قال هذا، أنا مؤمن بذلك منذ أوّل ليلة قضيتها في نوبتي مساعدَ ناطور محطة، مساعد ناطور محطة يحلم نصف حلم، حلم مثلوم أو مكسور نصفياً. ثمّ ما ترقيت إلى ناطور لم أعد أحلم.

هذا ليس حليماً، لا تدعني أكرّر ذلك. شاهدت وأنا أدخل زقاقا، أنّي أضع رأسي في جيبي، فنحن عمال السلك لا نضع أيدينا في جيوبنا، فتلك إشارة الكسل والخدر. كنت أفصد أنّ رأسي سائب يترنح مع التعب بين كتفيّ شخص إنسان يمشي باتجاهي، جندي يتحرك نحوي، يوقفني ويضع يده على صدري ويسألني عن بيته. يبدو أنه نبيه وعافل بما يكفي ليعرف أنّ السؤال عن بيته لا يتطلب جملة «وين

الخميس

6 تشرين الأول 2016 العدد 13482
Thursday October 6, 2016

عائلة ليبية عالقة في بنغازي وليبيا وتواجه خطر الجوع، بحسب منظمة العفو الدولية. وأشارت المنظمة أنّ أطفال «حي قنفودة» أصيبوا بـ«الهزال الشديد» بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الطعام والماء اللذين يحتاجان إليهما بشدة بعد قطع الطرق المؤدية إلى الحي بسبب القتال بين ميليشيات إسلامية والقوات الحكومية الليبية.

تونس: فلاحون من دون أرض وأراضٍ بلا فلاحين (1)

صندوق النقد الدولي. بدأت الدولة تقلص بشكل كبير تدخلها في الشأن الفلاحي، وذلك عبر تحرير الأسعار وتشجيع المستثمرين الخاصين على استغلال الأراضي المملوكة من الدولة في إطار ما يسمى «شركات الإحياء والتنمية الفلاحية»، ورسملة البنوك المولدة (أغلبها مملوكة لمستثمرين خليجيين) لهذه المشاريع. بعد ذلك، في أواسط التسعينيات تخلى النظام عن سياسة بيع الأراضي المملوكة من الدولة للخاصة لتبدأ المرحلة الأسوأ. فقرار وقف البيع لم يكن من باب الحرص على سيادة الدولة أو حماية للملك العمومي، بل تبين أنّه كان بوابة لفساد أعظم واستغلال كبير.

عود على بدء..

خلال فترة حكم بن علي أصبح الأمر مشابها لما كان عليه زمن البيات العثمانيين. فالرئيس وعائلته والدائرون في فلكه كانوا يتصرفون في هذه الأراضي، كما لو كانت غنائم حرب، يتقاسمونها حسب رتبهم وقربهم من الحاكم بأموره. وقف بيع الأراضي المملوكة من الدولة عام 1995 كان الهدف الأساسي منه تمكين الرئيس وحاشيته من الاستيلاء على تلك الأراضي بصفة مباشرة أو بواسطة عقود تسويغ مقابل معلوم رمزي. هكذا تم الاستيلاء على عشرات الآف الهكتارات من أخصب الأراضي، وأصبحت توزع ككافآت للموالين للنظام. المصيبة الأكبر أنّ جزءاً كبيراً من هذه الأراضي الفلاحية المنتزعة لم يتم استغلالها في الإنتاج الفلاحي بل لبناء مصانع ومنتجعات سياحية ومدارس وجامعات خاصة، بالإضافة للربكات السكنية والتجارية. وكان الاستيلاء على الأرض وخيراتها لم يكن كافياً للكثيرين من أقرباء بن علي، فراحوا يستعملون المغارات المستولى عليها كضمانات للحصول على قروض من البنوك العمومية. وفي أحسن الأحوال، كان المستغل الجديد للأرض يستثمرها بطريقة غير سليمة لزيادة المحصول، دون أنّ يفكر بمواقب ذلك على التربة، أو أنّه يقوم بتاجيرها إلى فلاحين آخرين بمعلوم مرتفع جداً. «لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد» التي نشرت تقريرها بعد أشهر من انتفاضة كانون الثاني/ يناير 2011 رصدت بضع حالات استيلاء فقط، وأغفلت الجزء الأكبر، ربما نظراً لأنّه في العديد من الحالات، يصعب إثبات الأمر عندما تكون كل الأوراق «سليمة». مناخ الحرية الذي ساد تونس بعد الثورة مثل فرسه للعديد من الفلاحين الصغار والعاقلين عن العمل لكي يطالبوا بتمكينهم من أراض صغيرة تضمن لهم قوتهم وكرامتهم.

« العديد من الأرقام والمعطيات الواردة في هذا الجزء من المقال مستمدة من دراسة أكاديمية (صدرت بالفرنسية) للباحث محمد اللومي المختص في السياسات الفلاحية والتنمية الريفية.

«Les terres domaniales en Tunisie», in Études Rurales, n°192, 2013, p.p. 43-60.

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

في العالم تحت إدارة واحدة، إذ بلغت مساحتها في ذروة نشاطها 2.2

مليون فدان. مشروع الجزيرة لا يحتاج إلى كبير عناء بسبب طوبوغرافية المنطقة التي تسرح بالري الانسيابي، ولو أنه يحتاج إلى تأهيل للقنوات والآليات الزراعية مع إقامة مصانع للنسيج والزيوت وغير ذلك من صناعات تكاملية، لكن حتى الآن تغيب الكثير من المعلومات خاصة بما يتعلق بمدى مسؤولية الصين والالتزامات التي عليها الوفاء بها، وأهم من ذلك بخصوص نوعية العلاقة مع المزارعين، وإذا ما سيكونون شركاء أم إجراء، علماً بأن نسبة كبيرة من أراضي المشروع تعتبر ملكاً حراً للمزارعين، أو أنهم كانوا يزرعونها لزمّن طويل.. وكذلك هناك أسئلة حول مدى ما سيكون لديهم الخيار في اتباع النموذج الزراعي الذي سنقرره الصين أم سيكون لهم زراعة ما يرغبون به. كذلك لم تتضح بصورة دقيقة حدود ومسؤولية الجانب الحكومي وشكله، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الإدارية، فهذا استثمار دولة يحتاج إلى وجود رسمي من قبلها في الجانب المقابل كي تتوازن المعادلة.

نقاط سلبية

بعض الباحثين في الميدان الزراعي أشاروا إلى نقاط سلبية عديدة لا بد من وضعها في الاعتبار والتحلي باليقظة. ومن ذلك أنّ الشركات الصينية لا تتمتع بتقاليد في ميادين مثل الشفافية والاهتمام بالبيئة وتطبيق أفضل السياسات والخيارات، الأمر الذي يمكن أن يفتح الباب واسعاً لأضرار بيئية واقتصادية وتنام الفساد، لأن التركيز سيكون على تحقيق الربح في المقام الأول، دون الاهتمام الكافي بتدريب عناصر بشرية من السودانيين لتتولى إدارة هذه المشروعات. كما أنّ الصين تسعى إلى تكثيف وجود عمالتها حتى في المجالات التي يفترض أنّ تترك للعمالة المحلية.. هذا إلى جانب ضعف إحساسها بقضايا المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

مثل هذا النقد وجد طريقه إلى صفحات الصحف، بل إن البعض كتب بصورة واضحة وجلية أنه في غياب المعلومات التفصيلية عن



بيتنا، فقط. يدري جيداً أنّ الحالة تتطلب كلمات وتوصيفات أكثر.

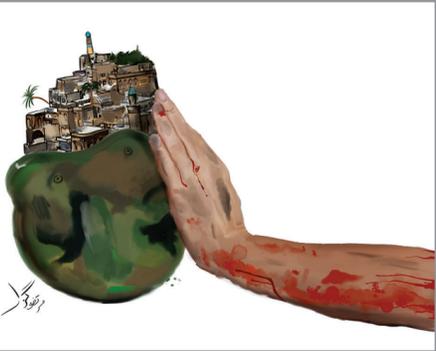
أكثر لكنه لا يفعل، وظلّ لا يقول لي غير «وين بيتنا».

من ناحيتي، لم أطل معه الوقوف، تركته أو هربت، أشرت له نحو آخر الزقاق علّه يجد من يسأله ويفهمه ويطلب معه الكلام. التائهون الذين لا يصلون إلى أهاليهم لا يحتاجون منا لغير تضييع وقتهم، إنهم الوحيدون الذين تضرهم كفاية الوقت.

حتى في ساعة متأخرة مثل تلك، كان الناس يحتفلون وأصوات الشاشات تتسلل عبر مسامّ البيوت وأغنيات تحرير مدينة الشرقاط، وقصائد ترفّ البشارة أو الشهادة.

نمت وأنا أسأل نفسي: هل أضاع الجندي بيته فعلاً، أم أنّ الغائبين المنتظرين يتحوّلون بفعل طاقة الإشتياق إليهم إلى كائنات هائمة تبحث عنمن ينظرها. تبحث ولا تعود. تسأل ولا تصل.

نص ورسم مرتضى كزار



مليار دولار قيمة العقد الذي أبرمته الحكومة الأردنية مع إسرائيل لتستودر منها 8.4 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً لمدة 15 عاماً، على أن تبدأ تزويدها بالغاز في 2019 مع بدء استغلال مخزون حقل «ليفانان». وقال وزير الإعلام الأردني أن الاتفاقية «لا تجعل الأردن مرتعناً لإسرائيل، وتوفّر على المملكة حوالي 600 مليون دولار سنوياً»!

التاريخ الكولونيالي لنزع حجاب الجزائريات

موضوع «تحرير المرأة الجزائرية» ما زال يثير الهام الدوائر الفكرية الفرنسية، التي تتوزعها كالعاده الأبوية والمراة والندم الأيدي. وقد نشر أخيراً نص في مجلة فرنسية («أورينت 21»، جان بيار سريني، «نزع حجاب النساء المسلمات في الجزائر هوس كولونيالي»).

المقال مكتوب بنية حسنة لا شك، وقصد كشف الأصل الكولونيالي للهوس الفرنسي الحالي بنزع حجاب النساء المسلمات (باسم «اللائيكية» و«الاستيعاب» إلخ...). لكن الموضوع فيه رجوع يعاني التقريبية إلى الأزمنة المشوهة للكولونيالية وحرب الاستقلال. وبسبب جهله بالوقائع التاريخية التي يوردها، وبسبب أخطاء الإدراك التي يسوقها، فهو يسهم في حجب العناصر الفعلية للصراع الحالي للنساء «المتنيمات للثقافة الإسلامية» من أجل تحررهن، سواء في الجزائر أو في فرنسا.

تنحني هذه الصيغة الأخيرة المدّبة عن الموضوع بملاحظة عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية (FLN) الذنبية برأي الكاتب لعزلتها «تحرير المرأة»، وبالحدود بروجوع «مدونة الأسرة» (قانون الأحوال الشخصية) المقررة في 1984 (لا في 1986 كما يقول النص) عن خطوات متقدمة للمقررات الكولونيالية لعام 1959، التي يضيف عليها الكاتب أهمية مبالغاً بها... لأنه ليس بين الجزائريين في ذلك الوقت من يلتفت أدنى الالتفات إلى مرسوم أو قانون تصدره السلطات الكولونيالية.

باختيار الكاتب عدم التطرق لطبيعة النظام الذي أرسى بعد الاستقلال، وبقدومه جبهة التحرير في الثمانينيات، حين كانت حرباً أوحى وفاقاً، كمرکز لقرارات شرعية، يشوه الكاتب بصورة كبيرة الواقع المعيش من الجزائريات والجزائريين في الفترة التي أعقبت الاستقلال. واعتبار النص أن هناك غياباً لموضوع تحرر النساء عن الساحة السياسية الجزائرية، يكشف جهلاً بالنضالات الحالية الجارية من أجل دولة القانون وإنهاء الديكتاتورية، وهي نضالات يقودها رجال ونساء من تيارات سياسية متنوعة.

لا يكتفّر الكاتب بالنظام السياسي، ما يعني أنه يفترض أن تحرر المرأة الجزائرية يمكنه أن يتحقق من دون إعادة نظر في النظام المستبد والقاتل للحريات. ووفق هذا المنطق، يكفي أن يقرر النظام الاستبدادي تحرر المرأة ليحصل. يفكر أنه كان بإمكان نظراء بورقبيبة من الجزائريين أن يفعلوا ما فعل، وهو ما يقدم المجتمعات الغربية مجتمعات خاضعة، بلا تمايزات بينها تخص التاريخ والشروط. ولكن ليس كل هذا هو بيت القصيد. نوستالوجيا النظام الكولونيالي تظهر من خلال اختصارات متعددة، تبدو الفرصة التي فوّتت زمن الاستعمار هي ما يهم الكاتب، فبيد المسير السمين للجزائريات إلى فشل سياسات نزع الحجاب الاستعمارية عام 1958. وهكذا، فهو يعدّ القانون الإسلامي بالية، مؤقراً على نفسه تحليل التشويه الذي أحققته به الإدارة الكولونيالية. كذلك قلّصت مساهمة

النساء في المعركة المعادية للكولونيالية بتعابير غريبة، كالفول إن جزائريات من «الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري» (حزب أسسه فرحات عباس) كتبن عامي 1953 - 1954 أن فرنسا والإسلام متساويان، وأنها إمبريالية مزدوجة، وأن ذلك مثال معبر عن حالة قائمة، بينما هو يمثل قلة قليلة. كما أن تقديم «اتحاد المرأة الجزائرية» المقرب من الحزب الشيوعي كحركة جماهيرية فيه مبالغة مستهجنة، ولا يطابق أي حقيقة تاريخية. ويعتبر الكاتب أن هناك تطابقاً بين علماء الدين من جبهة التحرير ومن حزب الشعب الجزائري (الذي أسسه مصالي الحاج)، وأنهما متفقان على إبقاء المرأة معزولة في المنزل وخلف حجاب.

نقد المبالغات التقديسية لسيرة حرب التحرير التي جرى تعظيمها، هو بلا شك ضروري. لكن اختصار مساهمة النساء بالوجود في المنطقة الحرة وبيعض المرضات في الجبال مع «الطار» («الماكيزار») مخالف للواقع. ومن المؤكد أن كاتب المقال لم يشاهد (10949 امرأة)، الفيلم الوثائقي المميز (2014) لتسمية قصوم الذي يتناول سيرة الجاهدة تسمية حيلال. فلو فعل، لرأى كيف أن عدداً من الجزائريات من حزب الشعب دخلن النضال منذ عام 1940، وسط ظروف قاسية. كذلك لا يمكن إنكار أن المشايخ المحافظين الدائرين في ذلك الشيخ بن باديس شجعوا العائلات الجزائرية على إرسال بناتهم إلى المدارس الفرنسية منذ ثلاثينيات القرن الفائت.

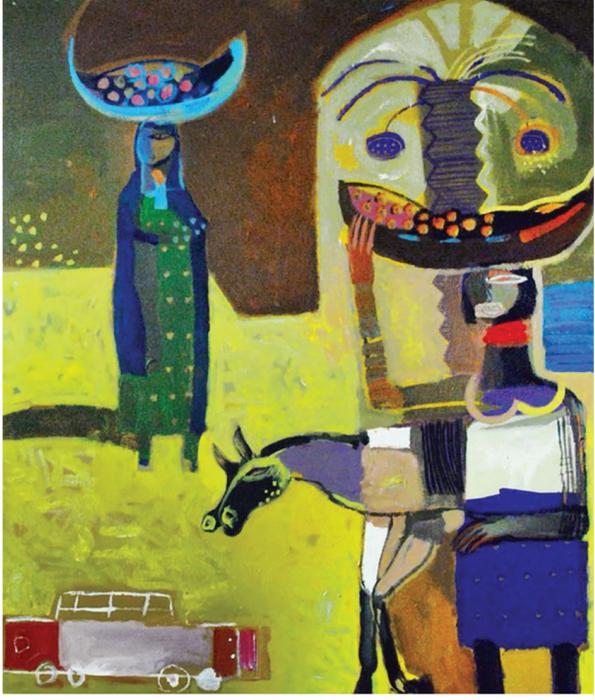
قياس تحرر الجزائريات من زاوية واحدة هي الحجاب يؤدي إلى التعمية على الشروط الموضوعية والمادية لتحررهن الفعلي. الأمية العامة التي نظمتها الإدارة الكولونيالية، علاوة على نزع المكيات وعلى النعب، أدت كلها إلى بؤس يشع عانته الأكرية الساحقة من الشعب الجزائري رجالاً ونساءً. وما كان بإمكان «مخطط القسطنطينية» لعام 1959، وهو محاولة جرت في الساعة الأخير، تصحيح الاختلالات الهائلة الناجمة عن 130 سنة من الاستعمار. عام 1962 عند الاستقلال، كانت الأغلبية الساحقة من الجزائريين أميين وقراء، ذوي صحة معتلة وسكن بائس. وكان اتساع حجم الفقر كبيراً إلى حد أن علماء الاجتماع في تلك الفترة استخدموا مفهوم «التشرد/ التسول العام»، في وصفهم. ولا يمكن في هذا الوضع التشديد (كما يفعل نص سرييني) على أن الموروثات البالية استمرت وعلى أنه جرى رفض كل تأثير غربي.

وبسبب تمسك حركة التحرر الوطني الجزائرية بانتزاع المناطق وضّمها إلى فوذها، تنبه خبراء «محرارية الانتفاضات» (وهو «علم» أسسه أصلاً الضباط الفرنسيون لجابهة حركة التحرر الوطني الجزائرية) إلى أن النساء هن قلب المقاومة الجزائرية، وأنهن كن يوفرن نقل القيم الأصلية لشعبهن: رفض السيطرة الكولونيالية والخضوع لنظام غير عادل، ما يسميه الكاتب «الهوية» الجزائرية. ولكسر المقاومة، كان يجب إذا كسب معركة النساء بواسطة «فعل سيكولوجي»، يقوم على محو الذاكرة، وإشاعة الإحباط ونزع الشخصية.

عمر بن درة
صحافي من الجزائر

محمود شبر / العراق

حلم..



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- بمناسبة الإنتخابات النيابية المغربية:
* قضية المرأة في برامج الأحزاب السياسية الغربية - لطيفة البوحسيني
* إبداعات السياسة المغاربة لبلوغ القبة السحرية - صالح بن الهوري
- تونس: الحكم للشيوخ والانتحار للشباب - فؤاد غريالي
- ديوان الإفشاء في تونس يحرم الاحتجاجات الاجتماعية - عن الفكرة القانونية
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

رحلة واحدة في مترو برلين كفيلا بأن تظهر ما فعله الاحتلال بنا. نحن الذين نلتقي في المترو بمحض الصدفة ونسال بعضنا أسماء القرى والمدن التي جئنا منها أو حُرمتنا منها... نحن الذين لا نستطيع أن نلتقي بشكل طبيعي كما يلتقي جميع البشر في أرضهم. أنا الآتي من حيفا، وهي الفلسطينية المولودة في برلين، وهو الآتي من المخيمات في لبنان... حتى يصبح المترو خريطة بلاد... رحلة واحدة في مترو برلين كفيلا بأن تظهر ما لم يستطع الاحتلال فعله: أن يقتال حلم الناس ببلادهم بكل تفاصيلها...

مترو برلين خريطة البلاد

.. بألف كلمة



(نص وتصوير: محمد بدارنة - فلسطين)



حياة الحاج - الخالصة



دارين خطاب - الزيب

الإجهاض الآمن

#الإجهاض_الآمن_ينقذ_الحياة حملة شاركت بها كل من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وتحالف RESURL النسوي لدعم الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، في فعاليات اليوم العالمي لإجهاض الآمن 28 أيلول/ سبتمبر، من خلال تجديد الدعوة إلى الشرح المصري لتعديل مواد القانون الخاصة بالإجهاض، لضمان حق النساء في الوصول إلى إجهاض آمن في حالات وجود خطر على حياة أو صحة المرأة إذا استمر الحمل أو كان الحمل ناتجاً عن اغتصاب.

وتتلخص مطالبنا في التالي:

- يجب على الحكومة المصرية إلغاء المادة 262 من قانون العقوبات التي تفرض عقوبات على المرأة في حالة لجوئها إلى الإجهاض غير القانوني.
- على الحكومة المصرية أن تجعل حق النساء في الحصول على الإجهاض في حالات وجود خطر على حياتهن وصحتهن حقاً يكفله القانون، وذلك بإدخال تعديل تشريعي على قانون العقوبات يبيح للنساء ذلك ويلزم الأطباء بتقديم هذه الخدمة الطبية في الحالات المنصوص عليها.
- على الحكومة المصرية أن تعدل القانون بما يسمح للتأجيل من الاغتصاب واغتصاب الحارم الوصول إلى إجهاض آمن وقانوني.

من صفحة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (فايسبوك)

البترول انتصر على الدم مرة أخرى

سعت السعودية بكل جهدها في دورة مجلس حقوق الإنسان الثالثة والثلاثين في جنيف إلى إفشال الخروج بقرار يقضي بإرسال لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات جميع أطراف الصراع في اليمن. وفي ظل إجماع على سوء أداء اللجنة الوطنية التابعة لهادي، طالبت منظمات حقوقية دولية وإقليمية ومحلية بألية دولية مستقلة للتحقيق من أجل اليمن الذي تنزّيد فيه انتهاكات أطراف الحرب، وتقدّمت هولندا كما سابقاً بمقترح القرار، لكن بريطانيا اعترضت عليه، فتمّ تخفيفه ليكون بعثة أممية مستقلة، ثم وبعد جهود حثيثة من السعودية ونقاش ساخن داخل الاتحاد الأوروبي، انتهى الأمر إلى اعتماد القرار الذي قدّمته الدول العربية بدعم لجنة هادي، لكن مع تعديل فرضه الاتحاد الأوروبي بإعطاء صلاحيات أكبر للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

رغم أن البترول انتصر على الدم مرة أخرى، وكان القرار أقلّ بكثير مما طلعت إليه المنظمات الحقوقية وطالبت به هولندا، إلا أن مراقبين قالوا بأن النقاش داخل الاتحاد الأوروبي، والتعديل البسيط الذي تمّ على القرار العربي يعكس تطوراً ولو بسيطاً من موقف الاتحاد الأوروبي غير المتسامح مع الانتهاكات في اليمن. تعرف السعودية أكثر من غيرها معنى إرسال لجنة تحقيق دولية إلى اليمن، لذلك سخرت كل طاقاتها واستخدمت الدول الحليفة لها للحيلولة دون ذلك. لكنها تعرف أيضاً أنها تواجه ضغطاً بسبب انتهاكاتهما في اليمن لم يسبق لها أن واجهت مثله من قبل.

من صفحة Radheya Alnutawakel (عن فايسبوك)

مدونات

باسم الدين.. دُمّر العراق

على من تريدون تضحكون بعد؟
بوگ وبگتوا (سرقتم)، نهب ونهبوا، ماخيلتوا شي حقير سووه البعثية بينا وماسويتوه!
تهديد، اغتيال، تهجير، اضطهاد، إقصاء، تحريض، وحتى مقابر جماعية.
ماكو غيركم دمر العراق ودمرنا، (الزعماء) وعبيدهم (اللاحسية)..
وهسه ور 13 سنة تريدون أن تصيروا حماة العراق!! وخايفين على مستقبله بعد داعش! وتريدون اتصلحونه!!

ولكم أصلاً انتم بالسلطة واللي من (الطائفين)، النسخة الرسمية لداعش، وإلا شو فرقكم عنه، اتنينكم شاركتوا بخراب العراق وإنهاء الحياة بيه.

واتنينكم باسم الدين يگتونه وكتلتونه!
ما اتق بيكم كلكم، من أكبركم لأصغركم، ما اتق بأي شخص يخون العراق ومستقبله علمود دولة ثانية أو علمود مجد شخصي!

#بسم_الدين_ياكونه_الحرامية
#بسم_الدين_كتلونه_الإرهابية

من صفحة Ali Alsumery (عن فايسبوك)